

## المثقفون الديمقراطيون وثورة الشعب الثقافية

### د . جمال الاناسجي

إن مشروع نهوض أمتنا وتحررها ووحدتها، أي مشروع ثورتنا القومية العربية التقدمية، الذي تقدمت به قوى وطلائع نضالية في الخمسينات والستينات وتفاعلت معه جماهير الأمة ودفعت به خطوات الى الأمام، قد عصفت به قوى الثورة المضادة وتمكنت منه حركة الردة لتسجل عليه الفشل... وإن النظم العربية، وهي كلها نظم ديكتاتورية استبدادية، قد احتلت مواقعها بالقوة والقسر، واخذت طريق السيطرة الشمولية على الدولة والمجتمع، وهي تجسد سلطة طبقة بورجوازية جديدة، قوامها الأساسي البيروقراطية السلطوية من عسكرية ومدنية، والتي تمتد وتتسع باضطراد بمقدار ما تنتسح وتمتد سلطات الدولة ومصالحها ومؤسساتها ومجالات هيمنتها، اخذة تسلسلها اليومي من القمة الى القاعدة ممسكة بكل المؤسسات والتنظيمات بما فيها السياسية والشعبية. ويقوم في تحالف معها تشكل بورجوازي طفيلي وسيط تفسده ويفسدها، مشدود إليها ليحمي مصالحه ويشدها وينشد معها بعلاقات التبعية للرأسمالية العالمية في طورها الامبريالي الراهن. كما تلحق بها تلك الفلول المتعددة المناكب والمذاهب من البرجوازيات الصغيرة التي سلكت سبيل الانتهاز والتبرجز، بعد ان انقطعت كل صلة عضوية تربطها سياسياً وثقافياً بالمجتمع الشعبي وقواه العاملة واخذت بها نوازعها المصلحية الفردية وتطلعاتها الوصلية. لتمحور ايدولوجياتها ومصالحها على محور السلطة وايدولوجيتها. ولتتم تلك السلطة واجهزتها بأدوات هيمنتها وقسرها وتوجيهها واعلامها، ولتنسلق مراتب السلطة والنفوذ وتثري عن طريق السلطة وتتغير لتصبح مقوماً اساسياً من مقومات الطبقة السائدة إنه تحالف سلطوي أخذ تشكله طوراً بعد طور. وهو يقع تحت هيمنة فئوية كحكم للأقلية، مفروض بالقوة على الشعب، وضد ارادة غالبية الشعب، الغالبية التي سحقت وشنتت ووضعت على هامش الحياة السياسية.

اقامت سلطة الاستبداد كما فرضت ديكتاتورية الأقلية وهيمنتها السياسية على الدولة والمجتمع فهي قد عملت في هذا السبيل أيضاً على مذبذبة الدولة بايدولوجية مفروضة فرضاً، تعلنها شعارات ومقولات، وتعممها طقوساً وتعاليم وتوجيهات، في كل مواقع سيطرتها وتأثيرها، وفي كل مراكز التربية والتوجيه والتنقيف والاعلام، بما في ذلك المدارس والجامعات ومناير المساجد والكنائس، وهي ايدولوجية إذا ما اعلنت عن نفسها بمقولات تقدمية وقومية وحدوية وعربية واسلامية، وملأت بها اعمدة الصحف والدراسات الصادرة عن مراكز بحوثها ونشرها، فإنها تبقى ايدولوجية طوباوية وصورية، تجافي الواقع وتغطي عليه، وتزور التاريخ وتشوهه، وتستخف بوعي الناس وقناعاتهم، وهي في النهاية إنما تصب في خدمة قوى السيطرة والتسلط وتنتهي عند تقديس الفرد وتقديس هيمنة الأسرة الحاكمة او الفئة أو "الحزب العظيم"، وعند تمجيد سلطة الدولة ومنجزاتها الهائلة، فدولتها هي دولة الحق بالقوة، وما هذه إلا ايدولوجية الفاشية بعينها في طرازها الشرقي، فهي تزرع كل انواع التمييز والتمايز العنصري والطائفي والعشائري والعائلي وتحرك كل اشكال العصبية والتعصب وتتعامل مع الغرائز البدائية للبشر.

تلك هي نظم الاستبداد أمامنا بكل وسائلها في التسلط والسيطرة والاستغلال، وبكل تحالفاتها وامتداداتها الداخلية والخارجية، وقد وصلت بنا الى ما وصلت اليه من تضييع هوية الأمة ومقومات تلاحمها الوطني ووحدتها ومن تبيد لقضيتها، فماذا يقوم في معارضتها وفي مقابقتها، ويحمل وعداً بالتغيير وأملاً بالمستقبل ويعزز إيماناً بالمبادئ والقيم والمعاني الانسانية والأخلاقية وبالأهداف التي نسجت أجيال من النضال في تطلعات جماهير امتنا؟ وأي تحالف

جديد يمكن ان ينهض من تلك القاعدة الشعبية العريضة التي طعنت في أهدافها وأمالها، وتعاني كل هذه الألوان من الظلم والاستغلال والاذلال ، وان يفرض إرادة الشعب، في التغيير؟

### الردة عصفت بمرحلة عبد الناصر

ولقد قلنا سابقاً إن حركة الردة قد عصفت بكل مرحلة النهوض العربي، مرحلة عبد الناصر، وبكل مقوماتها الاستراتيجية ومنجزاتها الشعبية الوطنية والقومية، وامسكت بما شابها من قصورات وسلبيات، لتدفع بها إلى أقصى الحدود .

وإذا كانت هذه الحالة التي وصلت إليها أمتنا تدعو لكثير من التشاؤم، يدفع بالبعض الى الاستعفاء والعزوف، ويدفع بالكثير من ممن ضعف إيمانهم بشعبهم وقضية أمتهم، إلى ركوب مركب الانتهاز الصرف واللاحق بركب النظم، تسليماً بـ "الأمر الواقع"، أو تذرعاً بتبريرات منها العمل الاصلاحى المتدرج من الداخل، ومن خلال طواعيتهم للنظم وتعاملهم الايجابي معها، فإن حوافز الثورة لم ينضب معينها لدى شعوب أمتنا. وهناك معالم معارضة وطنية واسعة لواقع الظلم والفساد، ولنظم الردة والاستبداد، في مجتمعاتنا الشعبية على مدى الوطن العربي، ولكنها ما زالت معارضة عفوية، ويسمونها أيضاً بالغالبية الصامتة، وأحياناً بالثورة السلبية، وما عفويتها إلا لأنها ملتصقة بمواقفها الاجتماعية التي اوجدتها فيها شروط حرياتها وعملها وثقافتها، وهي تمارس على طريقته رفضها لواقع الظلم الذي يحيط بها، أو تتفجر أحياناً في انتفاضات عفوية أيضاً من الغضب والنقمة، وما وصفها بالعفوية إلا لأنها لم تستطع الانتقال إلى طور المعارضة الايجابية الفاعلة، اى الى حركة وعي و تنظيم تقودها طلائع ثقافية وسياسية عضوية، أي نابعة من صفوفها ومتحالفة معها تحالفاً ملتزماً ومصيرياً . ولكن هذه الصفة العفوية، يمكن أن توصف بها أيضاً تلك العناصر والمجموعات والقوى السياسية والثقافية المشتتة في أرجاء الوطن العربي، والتي مزقتها وهمشتها، أو شتتتها في المنافي وهجرتها عن أوطانها، ظروف القهر والاستبداد. فهي إذاً وقفت في معارضة النظم وأعلنت رفضها بشكل أو بآخر لواقع الظلم وتطلعت للتغيير، ونقدت الواقع وأخذت تنظر للتغيير، فهذه أيضاً ما زالت في نقدها وعملها وتنظيرها في طورها العفوي، ولم تتحول الى إرادة تغيير، من حيث أنها لم تكتشف بعد طريقها الى إيجاد صيغة لتوحيد قواها على المستويين الوطني والقومي والى إيجاد برنامج سياسي استراتيجي يؤلف بينها، ولم تجد سبيلها الى الالتحام بالمعارضة الشعبية للخروج بها ومعها، من هذا الطور العفوي الذي ما زالت تدور في إطاره.

### الدور الايجابي للمثقفين الديمقراطيين

إن نقد الواقع المتعثر الذي يغرقنا في خضمه، والمسار الذي ادى إليه، ونقد النظم والهيئات القسرية القائمة عليه، والضياع الذي يسود علاقاته ونزاعاته، مارسته وتمارسه اليوم طلائع ثقافية ورجال فكر، منهم المستقل ومنهم الملتزم بمجموعات تؤدي، او تطمح إلى ان تؤدي دوراً سياسياً أو تلتزم بتنظيم حزبي، والتي تحاول في مواجهة "الانتلجنسيا" السلطوية أو الزمر الثقافية الملتصقة بنظم الاستبداد والتي تصوغ لها مبرراتها الايديولوجية ودعايتها الاعلامية والتوجيهية، ان تؤدي دوراً معارضاً ومناقضاً يكشف الظلم و الاستغلال ويدعو للتغيير، ونسبها "بالانتلجنسيا" او الطلائع الثقافية الثورية.

وتبسيطاً للامور، نقول إن رجل الفكر أو المثقف الثوري هنا، هو ذلك الذي يعذبه واقع امته، ويوظف فكره لنقده ووعيه ، ويجند نفسه داعية بين أوساط الجماهير ويعمل على الالتحام بحياتها

وحاجاتها. إنه يجند نفسه داعية للحرية، وضد الظلم والاستغلال والاستبداد، وضد السيطرة الخارجية وضد هذا الاستعمار الداخلي للنظم الفئوية المسيطرة سياسياً واقتصادياً وايدولوجياً، والراية التي في يده هي راية الديمقراطية، وهو يبشر بها ويريد لها ديمقراطية شعبية مباشرة وملتصقة بحياة الجماهير وإراداتها، ولكنه لا يسميها كذلك، أي بالشعبية، لما اصاب تعبير "الديمقراطية الشعبية، من تشويه كبير على يد نظم تتسمى بها بينما تمارس التسلط والقهر والهيمنة الشمولية، إنه يسميها ديمقراطية فحسب، ولكنها تجمع في تطلعاته ومنظوره، بين معطيات الديمقراطية السياسية والديمقراطية الاجتماعية، والانتقال بالشعب وعبءاً وتنظيماً إلى مواقع ممارستها، والى أن يعيشها في علاقاته وقناعاته، ويصنع من خلالها الاندماج الوطني لفئاته الاجتماعية، وليجعل منها ارادة تغيير ويصل بها الى صياغة نظام حكمه ودولته القومية.

ولكن مثل هذا الدور الايجابي في تحريض مخاض التغيير، ما زال مجرد تصور، ولم تنتقل بعد الى مواقع ممارسته والالتزام به، تلك الطلائع الثقافية العربية المشتتة، إلا ان هناك بداية، وهي أنها وهي في مواقعها العفوية التي اوجدتها فيها ظروفها الخاصة والظرف العام، أخذت تلتقي من خلال مطلب الديمقراطية ولكن بين المطالبة بالديمقراطية وطرح منظورها وتصوراتها، وبين العمل لها والنضال من اجلها جسر لا بد من عبوره. فالعمل من اجل الديمقراطية هو عمل مع

إن السؤال الذي أخذت تطرحه على نفسها تلك المجموعات من المثقفين العرب، المستقلون منهم عن النظم والمعارضون لها ، ممن لم تأخذ بهم الانتهازية الرخوة وشهوات التبرجز، ولم تلحقهم نظم الاستبداد في أطرها ليكونوا وسائل لهيمنتها وأدوات لتبرير نهجها ونشر ايدولوجيتها، او "كلاب حراسة" للفئة الحاكمة في أجهزة سيطرتها واعلامها، أولئك المثقفون المنفيون داخل أوطانهم او المشتتون في العالم، هروباً من تلك الهيمنة او خروجاً عليها، والذين يعذبهم واقع أقطارهم والواقع الذي تتخبط فيه قضية امتهم وتلزمهم قضية الحرية، حريتهم الفكرية التي لا معنى لوجودهم وحياتهم بدونها، وحرية أوطانهم وشعوبهم.. سؤالهم ما هو السبيل الى التحويل الديمقراطي للمجتمعات العربية ونظم الحكم فيها، على اعتبار ان الديمقراطية هي وسيلة الحرية وهي السبيل لإيجاد مناخ مؤات لوضع تلك الحريات في حياة البشر وعلاقاتهم؟.

ولكن هذا السؤال يطرح من نفسه سؤالاً آخر، ويطلب مثقفينا هؤلاء بإجابات يتوضح على أساسها تحديد الموقف والالتزام، وهو: لماذا كان هذا التطور الاستبدادي الذي تعمم أكثر فأكثر في بلادنا العربية؟ ولماذا جاء كل هذا التعثر والضياع؟. والسؤال الذي يستتبعه ايضاً : كيف يصبح من الممكن بعد كل الذي صار وتراكم من سلبيات، عبر مراحل تطور تاريخنا القومي، منذ خروجنا من تحت نير الاستعمار الكولونيالي [ حتى تاريخ عودتنا المجددة إليه في ظل النظام العالمي الجديد ] أن يتغير المسار، وأن نجد سبيلنا الى تصور نظري ونهج عملي يضعاننا على طريق صياغة جديدة لتحررنا الوطني والقومي، ويصلان بنا الى نظام سياسي وديمقراطي يضمن للمواطن العربي حقوق المواطنة وحقوق الانسان ويشيع جواً من التسامح ومن حرية الرأي والمعتقد، ومن القبول بالتعددية (تعددية الآراء والمعتقدات والتيارات السياسية والايدولوجية) في إطار ارادة للحياة المشتركة، تصنع هوية الأمة ووحدة المستقبل والمصير؟ ونبقى الآن عند طرح السؤال، لأن الجواب عليه لا يطالب بموقف نظري وإبداء رأي بمقدار ما يطالبها بالالتزام سياسي وعملي، فبين المطلب الديمقراطي والسعي لتحقيقه، ثمة نقلة نوعية مطلوبة من مثقفينا الوطنيين، وهذا ايضاً جانب من جوانب الثورة الثقافية وهناك بوارق أمل تتلمس طريقها.

فما يدفع للامل، أن أولئك المثقفين، من مستقلين او متحزبين على اختلاف مناهلهم الايديولوجية من قومية عربية (سواء كانت ذات اصول ناصرية او بعثية او غيرها)، او من ماركسية او متمر كسة، او الذين ينطلقون من منظور ديني وإسلامي مستنير، إنهم على تفرقهم واختلافهم، يلتقون اليوم على أرض مشتركة وهي المطلب الديمقراطي، فلقد أخذوا يدركون جميعاً، وبعد كل التجارب المريرة التي مروا بها، وبعد كل الاخفاقات التي منيت بها مجهوداتهم السياسية والحزبية السابقة لتحقيق أهدافهم، ان غياب الديمقراطية كان العثرة الكبرى على طريقهم وكانت الثغرة الأساسية في نهج التقدم بأمثهم وتحقيق الاندماج الوطني لشعوبها وحريرتها ووحدها. كما أخذوا جميعاً يدركون أن الديمقراطية ليست صفة إضافية تلتصق بتسمياتهم الايديولوجية او تأتي نتيجة لممارسة تلك الايديولوجية والاستدلال بها، ديمقراطية شعبية او ديمقراطية اشتراكية، او ديمقراطية اسلامية أو غير ذلك. فالديمقراطية ليست ايديولوجية اصلاً ، ومبدؤها سابق لكل ايديولوجية، يستمد قواعده من فلسفة للحرية، حرية الانسان وكرامته، وهي بالتالي الأرض المشتركة لتعايش أو تنافس او صراع مختلف المذاهب والايديولوجيات، او ما تعبر عنه من قوى اجتماعية وسياسية وطبقات، لتبقى في النهاية وهي التي تحكم على مقدار مطابقتها هذه الايديولوجية او تلك، وهذا المذهب او ذلك، او مقدار وفائها لقضية تحرير الانسان من الاستلاب والضياع، ومقدار استجابتها لمسألة حرية الانسان وكرامته وسعادته. كما وأنها تضع الضوابط والحدود التي تقف عندها الصراعات الطبقيّة والسياسية، بحيث لا تتهدد وجود الأمة وكيان الوطن، فالديمقراطية ولو أن مبدؤها انساني وعام فإن إطار تحقيقها كان وما زال الوطن والأمة، والشعور بالمواطنة هو الركيزة الأساسية لإشادة الديمقراطية ودولة الأمة .

إلا ان بين هذه القطاعات المشتركة التي تلتقي عليها تلك المجموعات المشتتة من رجال الثقافة ورجال الفكر السياسي، وبين أن يكون لها فعل وتأثير في تغيير الواقع المعاكس كل المعاكسة لهذه القطاعات، أي أن تتحول القطاعات إلى فعل وعمل، ما زالت عوامل العجز والتردد او فر مما توحى به القطاعات من تفاؤل وأمل، فهذه المجموعات ما زالت على هامش الحياة السياسية التي تهيمن عليها النظم وتصنع سلباً تاريخنا، وهي لم تكتشف بعد سبيلها الى الالتزام بمشروع مشترك للنضال السياسي الديمقراطي لا على المستوى القطري ولا على المستوى القومي ، والكثير منها يلتمس حريرته او الحفاظ على بقائه في الابتعاد عن مثل ذلك الالتزام ، وهكذا يتحول في احسن الظروف الى مجرد شاهد وناقد. والأنكى أن تعادي الارهاب بكل أشكاله، السياسي والفكري، ارهاب النظم ( وهو قد اصبح اليوم اقدر وارهب ارهاب) وارهاب القوى اللاديمقراطية المعادية لهذا النظام او ذلك ( والتي تعتمد اساليب التنظيم الارهابي والتعصب الفئوي والوسائل الفوضوية في الاغتيال والقسر سبيلاً لتحقيق أغراضها )، قد أدت من حيث المناخ العام الذي أشاعه، إلى تسرب روادع القسر والارهاب الى وجدان الكثير من المفكرين والمثقفين وانعكس على طرائقهم في البحث والنقد والتعبير. فهو قد تحول عن وعي او لا وعي إلى كابت داخلي يأخذ من وضوح الفكرة وقوة الحقيقة، في الحكم على ما يجري وفي تحليل وتقييم ما هو واقع، فالمخابرات لم تعد من حولنا ترصد مواقفنا وتراقب ما نقول ونكتب وما نتهاوس به بل هي تسربت أيضاً إلى داخلنا ونفوسنا ولتتحكم في تعبيرنا عن قناعاتنا ومواقفنا وفي مقدار ما نجهر به من حق وحقيقة ومقدار ما نعلنه من مواقف. فلا غرابة بعدها إذا ما وجدنا رجل السياسة الوطني او رجل الفكر، يحجم عن إعلان رأي او اتخاذ موقف من نهج ومواقف نظام مستبد يعلن "الصمود والتصدي"، لئلا يتهم بخدمة التآمر الامبريالي، ويحجم عن نقد حركات الارهاب والتعصب، لئلا يتهم باللا دينية او بالانحياز لفئة أو الكفر. وهذه حالة من حالات القمع الذاتي والتي لا يكفي لتبريرها كثرة من تناولهم القتل او التشريد والنفي ، او العزل من الوظيفة والعمل وقطع أبواب الرزق، بسبب ما جهروا به من مواقف وأفكار، ولا آلاف المثقفين والسياسيين القابعين في غياهب السجون منذ سنوات بسبب افكارهم المعلنة ومواقفهم السياسية

المعارضة، بل ان من عواملها الأساسية، ذلك الجو العام من التفتت الاجتماعي ومن التقهقر السياسي والثقافي والأخلاقي، الذي اوصلتنا إليه نظم الردة والاستبداد في عقد من الزمن، كما يرجع الى تراجع التضامن النضالي، وعزوف حركة الجماهير وتبعثرها بعوامل السحق والخيبة معاً، وانقطاع الصلة العضوية بين القوى الثقافية والسياسية الديمقراطية وفئات شعبها المسحوقة. وتجدر الإشارة هنا بعد تكرار الحديث عن العناصر والطلائع الثقافية الديمقراطية، إلى اننا لا نعني بها العناصر التي تكتب وتفكر في هذا المنحي وتنتقد واقع الاستبداد فحسب، بل وكل المجموعات التي تمارس نشاطاً سياسياً او ثقافياً أو اجتماعياً أو أدبياً وفنياً، وترفض هذا الارتداد وهيمنة الاستبداد، وتحاول بالوسائل المختلفة المتاحة لها، التعبير عن ذلك الرفض. وتسعى بشكل او بآخر إلى طرح تصوراتها للتغيير ووسائله وللنظام السياسي والاجتماعي الذي تتطلع إليه. ويدخل في إطار هذه المجموعات الأحزاب السياسية الوطنية المعارضة، فهي أيضاً إلا في قطرین عربیین او ثلاثة، لم تعد إلا مجموعات صغيرة او بقايا احزاب او جنرالات بلا جنود، بعد كل ما اصابها من تشييت وتفنييت... إنها تتحرك في مواقعها العفوية التي حاصرتها فيها الظروف، ولكنها وهي تلعب دور النخبة والطلائع، فإن بقاءها في هذه المواقع يوقف ذلك الدور، فعفويتها غير عفوية الجماهير الشعبية. إنها تشكل حصاراً عليها وتحول بينها وبين ان تشكل حركة وتياراً. إن القسر الذي يقعدها ويقم عازلاً بينها وبين القاعدة الشعبية يفقد نضاليتها الكثير من الحوافز اللازمة لها، كما يسلبها المصادر التي تحرض قدرتها على ابتكار وسائل جديدة للتجمع والعمل المشترك، وتعطيها وزناً وقدرة على التأثير، لبعدها وبينها وبين القاعدة الشعبية، التي تبتكر بعفويتها طرائق اخرى في معارضة الواقع ورفضه.

إن تلك الطلائع الثقافية والسياسية الباقية، تقف على اطلال مشروع كان للنهضة العربية والثورة، لتسجل توفقه أو فشله من غير أن يكون امامها إمكانية لتجديده او مشروعاً بديلاً وكثيراً ما تغطي على قصوراتها بالانقضاض على ذلك المشروع السالف وقصوراته تبريراً لما تتخط به فلا ترى فيه إلا السلبيات وبالمقابل فإن اكثرها لم يفقد الايمان بالأهداف التي عبرت عنها تلك المرحلة، ولكن طريقها إليها اصبحت مقطوعة بعد هذه الحواجز الهائلة التي اقامتها نظم الردة دونها، ولكن أياً ما اختلفت تقييماتها فهي تلتقي على أن الثغرة الكبرى في مشروع الثورة القومية، والتي نفذت منها الردة، ان الديمقراطية لم تكن قاعدته الأساسية التي تحكم مساره في خطواته المتلاحقة، وان تلك الثغرة تحولت اليوم الى هوة سحيقة بين الحاكمين والمحكومين، وإذا كانت المراجعة النقدية تبدأ من مواجهة تلك الثغرة في حياتنا السياسية، فإن الهوة الراهنة لا يمكن العبور من فوقها إلا بحركة تغيير كبرى وثورة سياسية. والتغيير الثوري لا يكون بغير الشعب، والشعب لا يأتي لعندك بل تذهب إليه وتعيش معاناته، والطلائع لا تكون طلائع تغيير ما لم تجد طريقها الى الشعب والنخبة أو الطليعة، وتبقى مجرد نخبة بذاتها، ما لم تكن نخبة شعب وتعبيراً عنه، والطليعة تتقدم أمام حركة الشعب وتستطلع طريقه. وإذا لم نذهب بعيداً وعدنا الى التجربة الوطنية لشعبونا وأقطارنا، لوجدنا أن القيادات السياسية الوطنية، لم تحقق أياً من إنجازات التحرر الأساسية إلا عندما كانت هناك حركة شعب تدفع بمبادراتها وتلتحم بها، سواء في إنجازات التحرر الوطني، أو في ذلك الانجاز الوحدوي الذي جاء بوحدة سوريا ومصر عام ١٩٥٨، ثم إن عبد الناصر ما ملك رصيده الكبير في انجازاته الوطنية والقومية والاجتماعية، إلا بحركة الشعب، وعندما ذهب الى الشعب وتعلم من معاناته وعاش قضاياها قبل ان يأتي اليه الشعب، وما أصبح عبد الناصر ثورياً ورائد ثورة قومية إلا بمقدار ما انشأ بفكره الى الشعب وشد إليه الشعب، وهذا ما عبر عنه بقوله "الشعب هو المعلم وهو القائد"، ومن الشعب تبدأ الديمقراطية وبحضوره وتحرير إرادته تكون، وبعزوفه واستلاب إرادته لا تكون.

ولكن مثقفينا الديمقراطيين، المقيمون منهم والمهجرون، ما زال أمامهم الكثير للربط بين تلك الحلقات المتناثرة، وللربط بينها وبين حركة الجماهير، وليكون لها حلفها أو جبهتها الموحدة، ولتشكل كتلة تاريخية ذات قدرة على الفعل والتغيير، في مواجهة هذا الواقع المتأزم إن هذا الواقع يطالب بثورة ثقافية، ولكنها لا تأتي عفواً ومن تلك المواقع المحاصرة، وإنما بالتصميم و المبادرة، وأن تجد صلة الوصل بينها وبين الممارسة الشعبية، والعفوية بطبيعتها في معارضة الواقع .

### المظاهر الدينية نزوعاً لمقاومة الاستبداد

والواقع أن الشعب في قطاعاته المسحوقة الواسعة، والتي همشتها النظم أيضاً وسلبتها كل حرية سياسية، وحالت بينها وبين أن تعبر عن روابطها ومصالحها المشتركة، في أية روابط أو تجمعات نقابية أو مهنية أو جمعيات وأحزاب سياسية، خارج اطر سيطرة نظم الاستبداد الفئوي وسيطرة أجهزتها السلطوية، راح يمارس أنماطاً من الثورة الثقافية على طريقتة العفوية وفي مواقعها الطبيعية، إنها ثورة سلبية، أي ثورة يعبر بها عن رفضه الانصياع للهيمنة التي تحاول إخضاعه لها نظم التسلط الفئوي والاستبداد، وليقيم حدوداً فاصلة بينه وبين هذه النظم التي أصبحت تشكل بالنسبة له نمطاً استعماريّاً في السيطرة وشيئاً خارجاً عنه وغازياً .

إن المجتمع الشعبي، في رفضه للظلم والاستبداد وما حمله معه من فساد، وفي رفضه للايديولوجية التي تحاول الطبقة المسيطرة وأنظمة الحكم أن تفرضها عليه بأساليب الهيمنة الشمولية، بدءاً من المدرسة والتعليم إلى الصحافة والاعلام ودور النشر، وإلى النوادي والجمعيات والمنظمات النقابية و"الشعبية" التي تسيطر عليها بأجهزتها المختلفة، بل وحتى عبر المؤسسات الدينية الرسمية التي تسيطر عليها الدولة. إن هذا المجتمع الشعبي في مواجهة الفساد المستشري وقيم الترف والأنانية والجري وراء المال وسيطرة المجتمع الاستهلاكي وما يعممه من قيم مادية وفردية، وما يرافق ذلك من سوء إدارة ومن تلويث للبيئة وتشويه للحياة، ومن فحش وتبذل وشااية واستخفاف بقيم الشرف والأمانة والصدق ..

وفي مواجهة ذلك الغزو الثقافي المنظم الذي لا يرى فيه الشعب إلا طابعه الغريب عنه والمستورد والمفروض من قبل الطبقة المسيطرة وبتعميم أنماط حياتها، باسم الحداثة والتحديث والتقدم التكنولوجي والذي لا يعمم في الواقع إلا الزيف والجهالة بما في ذلك تزوير الشهادات الدراسية والرتب العلمية ...

في مواجهة هذا كله، فإن المجتمع الشعبي وجد سبيله إلى التمرد على ما يفرض عليه من صياغات لحياته وعلاقاته وثقافته، وعبر عن رفضه ومعارضته لتلك الهيمنة وذلك الغزو، بالاحتماء بقيمه الأخلاقية العربية وتقاليد الاجتماعية الموروثة وثقافته الدينية .

إن ظاهرة الرجوع إلى الدين (في شعائره وتعابيره الثقافية المختلفة وفي ممارساته اليومية بل والأزياء التي يقبل عليها الناس) في السنوات الأخيرة، وامتدادها لتنتقل من مجتمع الحي ومجتمع القرية إلى طلبة المدارس والجامعات والمعاهد، هي نمط عفوي في التعبير عن ثورة الشعب الثقافية ضد الهيمنة الشمولية التي تحاول فرضها نظم الاستبداد الفئوي وضد الإذابة وتضييع الهوية. فعودة الشعب إلى تلك القيم والتقاليد التي صنعت تراثه ووحدته في الماضي والتي اثبتت جدواها عبر مراحل عدة من تاريخه، في الحفاظ على بقائه، وعلى صموده في وجه الغزو المغولي والحكم المملوكي والسيطرة العثمانية ومحاولات التمثل والتريك، وفي وجه الغزو

الثقافي للاستعمار الغربي الكولونيالي، والتي تقدم له صيغاً حياتية في التضامن والتراحم والتكافل الاجتماعي، إنما يقف بها في وجه عملية التفتيت والتضييع والإخضاع التي تفرضها نظم الاستبداد، في نمطها الاستعماري الداخلي لشعبها وفي تابعيتها الخارجية وأنماط حياتها المستوردة مثل استيراد أفكارها وبضائعها الاستهلاكية... هذه العودة، لا بد أن نفهم حقيقتها وابعادها ونتعامل معها، أي أن نفهم شعبنا ونعرف كيف ننقل معه من هذه المعارضة السلبية إلى طور ثوري جديد. ويكفي أن نذكر هنا بالتجربة الوطنية لشعبنا العربي في الجزائر، فاعتصم الشعب بثقافته الدينية كانت عدته خلال مدة طويلة من الاستعمار الفرنسي الاستيطاني للصحود في وجه التمثل والدمج وإضاعة هويته الوطنية، والثورة الثقافية الدينية التي قادتها في البداية طلائع مثقفة دينية، في وجه هيمنة الثقافة الاستعمارية، كانت المدخل لثورة الجزائر التحريرية الكبرى، ومن خلال الالتحام العضوي بين طلائع تلك الثورة الوطنية بحركة الجماهير ومجتمعها الشعبي، استطاعت أن تتقدم على طريق اقتلاع الهيمنة الاستعمارية وإنجاز مهماتها الثورية.

إن عودة الناس بكثرة إلى المساجد والكنائس وازدحامها بهم في السنوات الأخيرة، ليس تعبيراً عن ردة رجعية، كما يصور لنا المثقفون الملتصقون بنظم الاستبداد، بل عن رفض للاستبداد ومفاسده (وليس بعد رجعية الاستبداد من رجعية) بل هي بحق نمط من الممارسة الشعبية لصيغة عفوية في الثورة الثقافية تقف بها ضد الهيمنة الأيديولوجية لنظم الاستبداد، وهي تحمل تشبهاً بالقيم الأخلاقية والإنسانية الأصيلة التي تعمقت في النفوس عبر مراحل التاريخ. وهي تحمل في الوقت ذاته تطلعاً إلى تجسيد هذه القيم في روابط وعلاقات اجتماعية جديدة، هذا بعد أن دمرت نظام الردة والفتن البورجوازية الجديدة الحاكمة، كل ما عملت مرحلة النهوض القومي، مرحلة عبد الناصر، على تعميده من روابط اجتماعية متقدمة وقيم أخلاقية جديدة، في تثقيفها القومي والوطني وفي تحويلاتها الاشتراكية، وما شدته من إواصر بين الأصالة والتجديد وبين الحوافز الأخلاقية والروحية الثورية التي يجعلها الدين في جوهره كتطلع للخير والعدالة والمساواة، وروح العصر. لقد أنجزت حركة الردة مهمتها في قطع تلك الأواصر والروابط، وافسدت وشوهت كل إنجازات مرحلة النهوض الناصري وكل شعاراتها ومقولاتها، من خلال تبنيها الكاذب لكثير من تلك الشعارات والمقولات، بحيث لم يعد يرى الشعب فيها من معان، إلا ما هو مائل أمامه من استغلال فاحش ومن قسر وظلم وتشويه للمبادئ والقيم، مما يضعها في موضع الريبة والشك.

إن هذا الرجوع للدين والتدين في معارضة ما هو قائم وما يفرض من فوق، وتحصناً ضده، إذا ما أخذ جانب التشدد في ممارسة الشعائر الدينية والتمسك بشكليات في الزي والحجاب الشرعي والجلباب، بالإضافة إلى الأجواء التي أخذت تحيط بها الأوساط الشعبية إعيادها الدينية ومناسبات إفراحها وأتراحها ومآتمها واعراسها حيث يتاح لها أن تلتقي وتجتمع وتعبّر... لا بد أن ننفذ إلى ما وراء مظاهره وشكلياته من تعابير الاحتجاج على المظاهر الاحتفالية التي تفرضها السلطات على الناس في مناسبات السلطة ومهرجاناتها الاستفزازية وأعيادها، ومن الوقوف ضد الهيمنة الأيديولوجية لنظم الهيمنة الشمولية. فهي في رفضها، إنما تحمل أيضاً تطلعاً للتغيير وإن لم تكن ترسم معالم هذا التغيير، فهي إذا لم تكن تعرف بعد بوعياها الجماعي ماذا تريد بالتحديد، فإنها تعرف ماذا ترفض، وهذا ما جعلنا نسميها بالثورة الثقافية السلبية للشعب.

وإذا ما شاب هذه المعارضة الشعبية، في الأوساط المتخلفة فيها، شوائب من التعصب المعطل ومن التفكير الغيبي والاسطوري، وإذا ما دلم ذلك على التخلف المقيم، فلا بد أن ندرك أيضاً ما لنظم الاستبداد من دور في تحريضه أو الإبقاء عليه، فتعطيل أجواء الحرية الفكرية والسياسية التي تنير العقول وتكنس مثل تلك الشوائب، وظروف الفهر والتفتيت الاجتماعي التي أخذت بها

قوى الردة، من العوامل التي تنكص بالمجتمع الشعبي إلى الوراء وتحرك العقليات البدائية والغيبية. إنها شوائب تشد إلى الوراء وهي ولا شك معوق من معوقات التجديد التي يتطلبها الاندماج الوطني لفئات الشعب وتفتح وعيها السياسي كما تعيق حوافز الإصلاح الديني والتكيف مع روح العصر واستيعاب معطيات التقدم العلمي، كما تحرض أيضاً أنماطاً من الإرهاب الفكري لدعاة الإصلاح والتجديد. إن التصدي لهذه الظواهر لا يكون إلا بتعميم القيم الديمقراطية والتمسك بما يحملها الثقافة الدينية ذاتها من حض على التسامح والتآخي الوطني والتراحم الإنساني وتحكيم العقل في مواجهة أمور دنيانا ومستجداتها.

ولا بد أيضاً من أن نميز هنا بين المعارضة الشعبية الجماعية والعفوية والتي تتحصن بعاداتها وثقافتها وأخلاقيتها الدينية، وبين الحركات السياسية الفئوية المعارضة، والتي تتسلح بالأيديولوجية الدينية، والتي تحرك مثلما تحرك النظم الفئوية، حوافز الانقسام الطائفي في المجتمع، وتجنح إلى الوسائل الإرهابية في ممارسة نشاطاتها، إنها أنماط من الطائفية السياسية تعبر بدورها أيضاً، كما تعبر نظم الاستبداد، عن مصالح فئوية وعن نزوع للاستيلاء على السلطة ومذهبية الدولة والمجتمع بصورة قسرية. فهي لا قومية ولا ديمقراطية، وهي في نهجها الأيديولوجي تقفز مما هو دون الأمة (أي الطائفة)، إلى ما هو أوسع من الأمة، وإلى الشمولية الكونية، وبذلك تتجاوز عن البناء الوطني والبناء الديمقراطي للأمة، وتتطلع هي أيضاً إلى دولة سلطوية بلا أمة، كما أن نهجها ذاته يشد بها إلى التابعية وإلى ولايات غير وطنية، ويجعل منها رصيذاً لحركة الردة وقوى الثورة المضادة، في معارضتها لأي نهج جديد للنهوض القومي وأية صياغة ديمقراطية للوحدة الوطنية لجماهير الشعب.

ثم لننظر بهذا المعرض إلى الأدوار المتناوبة التي أخذتها تلك الفئات السياسية التي تتسلح بالأيديولوجية دينية وتحرض عصبية طائفية، وسلطات النظم الفئوية التي تعلن عن أيديولوجية علمانية وتتسلح بعصبية طائفية، في محاولة الهيمنة على الأوساط الشعبية المتدينة والاستيلاء على المنابر والمؤسسات والجمعيات الدينية. بل كثيراً ما فسحت نظم الاستبداد في البداية لتلك الحركات السياسية الدينية مجال النشاط والحركة أو حاولت التحالف معها، لتسد الطريق في وجه قوى المعارضة الديمقراطية وتخلي الساحة الشعبية منها، ثم ما لبثت أن سلكت سبيل القمع والعنف ضدها عندما أخذت تشكل خطراً أمنياً بالنسبة لها، وامتدت بقمعها وعنفاً لتشمل كل المعارضة ولتتناول أيضاً جميع الأوساط الشعبية. هذا ما جرت عليه الأمور في مصر مثلاً أيام حكم السادات، وهذا ما جرت عليه أيضاً وتجري في دول عربية أخرى في مشرق ومغرب الوطن العربي فباسم مقاومة إرهاب "القوى الرجعية" عززت السلطة وسائلها وأجهزتها القمعية واطلقتها في وجه المعارضة الشعبية بكل أشكالها، وضد أي رأي حر أو موقف مستقل، كما وجدت سبيلها لتمدد تدابير هيمنتها إلى كل المنابر والمؤسسات الدينية، كما نظمت تحت سيطرة أجهزتها جمعيات وحركات دينية تعمل بإمرتها ومسخرة لدعايتها، ومدت سيطرتها إلى كل المعاهد الدينية، بل أقام بعضها معاهد لتخريج رجال يحملون العمام، مخبرون ومخبراتيون.

ومع ذلك كله، يظل لدى الشعب في مواقفه العفوية، معين لا ينضب للتعبير عن معارضته ورفضه، ولا تقوى عليها نظم الاستبداد بكل أساليبها وممارساتها، وهي تبتكر دائماً من خلال روابطها الجماعية القائمة، أساليب جديدة في التعبير الفردي والجماعي عن معارضتها للقهر والظلم والفساد. وإذا كانت النظم تحاول التغطية على ذلك التحدي الشعبي، بالديماغوجية والمناورة وتقريبها لرجال الدين ورفضهم في الصفوف الأمامية الأولى لاحتفالاتها ومهرجاناتها، ومدهم بالمنح والعطايا، فإنها تدرك ما تحمله تلك المعارضة الشعبية الدينية من مقاومة لهيمنتها وما يمكن أن تهيب له من مخاض ثوري ضدها.

هذه المعارضة الشعبية العفوية، لا بد للقوى السياسية الوطنية الديمقراطية من أن تفهمها لتفهم طبيعة شعبها ونوازعه وحاجاته، وأن تعرف كيف تتعامل معها ومع ما تحمله من حوافر أخلاقية وإنسانية وروحانية للتضحية والبذل، لتعرف كيف تلتحم بشعبها وكيف تنتقل بها من مواقع المحافظة والمعارضة السلبية، إلى مواقع التجديد والتطلع بآمالها وأهدافها إلى المستقبل، ولتحرك ما في اعماقها من حوافر تغيير وثورة. وإلا كيف تكون تلك القوى ديمقراطية، إذا لم تحرك إرادة شعب ولم تلتحم مع الإرادة الجماعية لهذا الشعب في غاليته المظلومة والمسحوق. إن نظم الاستبداد قد عملت دائماً، في ممارساتها القمعية والتفنيئية ضد القوى الوطنية الديمقراطية، على تهميش تلك القوى وقطع سبل التلاقي وسبل التفاعل بينها وبين المجتمعات الشعبية، بما فيها القواعد العمالية والفلاحية المشدودة من جذورها إلى تلك المعارضة الشعبية، أي ما كانت محاولات النظم للسيطرة عليها من فوق وضعها في أطر هيمنتها وتنظيماتها " الشعبية والنقابية والحزبية". ولكن تلك القوى الوطنية الديمقراطية تظل تهمش نفسها أكثر وتعزل نفسها عن أوساط شعبية جماهيرية واسعة هي بالأساس مادة كل نضال وينبوع كل ثورة، عندما لا تجد سبيلاً إلى التآليف بين فكرها القومي الديمقراطي وفكرها الاشتراكي، وبين ثقافة الشباب الدينية وما تحمله من قيم أخلاقية وإنسانية، وأن تجد نقاط اللقاء والتكامل بين معارضتها الديمقراطية وبين المعارضة الشعبية العفوية، لتلتقي معها على القيم الإنسانية والأخلاقية الواحدة قيم الحرية والمساواة والعدالة والتسامح والتضامن الاجتماعي والإخاء الإنساني، وعلى النضال ضد الظلم والتسلط والاستغلال والفساد. ثم لماذا لا نتعلم من تجاربنا الوطنية في الماضي. فأيام النضال ضد الاستعمار وضد السلطات التي تحكم بإرادته ولبسط سيطرته، كانت تخرج مظاهرات طلبة الجامعات والمدارس، لتذهب أول ما تذهب إلى المساجد الكبرى، كانت تذهب إلى الأزهر في القاهرة وإلى الجامع الأموي في دمشق، لتتجمع هناك مع الشعب ومع جموع المصلين. وتخرج في مظاهرة موحدة وشعارات موحدة ضد السلطات الاستعمارية.

هذه هي الهجرة إلى الجماهير، جماهير شعبنا، ولا يجوز أن يصدنا عنها تحفظ من فقدان هوية التقدمية والتقدم، فلا تقدمية إلا بتقدم جموع الشعب وإلا بتقدم الوعي الجماعي للشعب ولا يجوز أن يجرنا فيها اتهامات لنا بالرجعية، فالرجعية هي الرجوع عن أهداف الأمة والارتداد بالأمة إلى الوراء، وإلى مواقع الطائفية والرجعية، ثم هذا الإقطاع السياسي المسيطر، ولا رجعية فوق رجعية الاستبداد والحكم الفاشي. ثم إن ذلك التآليف والترابط لا يجوز أن يأتي تكتيكاً ديمagogياً لمجرد كسب الشعب في موقف. بل لا بد أن يأتي كعملية ربط فعلي وعضوي بين الأصالة والتجديد، في الفكر والممارسة وهذا أيضاً موضوع من مواضيع الثورة الثقافية، تدخل في إطار عملية المرباطة والنقد التي تقع مهمة القيام لها، على العناصر والمجموعات السياسية والثقافية الديمقراطية.

إنها ليست صيغة تحالف بين تيار أيديولوجي علماني وآخر ديني نطالب بها، إنما يقوم بين قوى سياسية واجتماعية تجمع بينها مصالح مشتركة في مرحلة من مراحل التطور الاجتماعي والاقتصادي للوطن، وتؤلفها أهداف سياسية موحدة وصيغة مشتركة لنظام الحكم الذي تطالب به وتريده. ولكن النهج الديمقراطي في التفكير والممارسة، هو الذي يضع امامنا بين أولى مهماته التي لا بديل عنها، صياغة الوحدة الوطنية لجماهير الشعب وبناء مقومات وحدة الأمة، لتكون هناك ديمقراطية في الحكم ودولة للامة تعبر عن مصالحها وتطلعات شعبها. ومن أولى مقومات وحدة الأمة، الثقافة المشتركة لشعبها أو شعوبها وهذا ما يطالب الفكر القومي الديمقراطي أن يستلهم ثقافة الشعب الدينية لتأصيل قوميته واغنائها بمضامينها الأخلاقية والروحانية، كما تطالب حملة لواء الثقافة الدينية ان يكونوا وطنيين وديمقراطيين اولاً، اي ان يضعوا ثقافتهم وتطلعاتهم

الانسانية الشمولية والكونية، في إطار الوحدة القومية للامة ، وبروح الوطنية والمواطنة، اي بروح المساواة بين فئات الأمة كلها ، على تعدد مذاهبها ومعتقداتها، اياً ما صغرت تلك الفئات وقل عددها، وبذلك وليس بغيره يقوم الاندماج الوطني للامة. وعبر الأمة ووحدة كيان هذه الأمة، يكون التطلع الى علاقات وروابط انسانية وعالمية أوسع واشمل، وعبر شكل الأمة ووحدها اولاً يأتي تجاوز الأمة إلى نظام عالمي جديد وثقافة انسانية مشتركة، وبغير ذلك لا يكون إلا ضياعاً بين الأمم.

## العودة الى الجماهير

إنه مطلوب إذن تبيد تلك الغربية القائمة بين القوى القومية الديمقراطية وبين الأوساط الشعبية المتدينه ، حتى لكأنها من عصرين مختلفين ومن ثقافتين متباينتين بل ومن امتين مفترقتين، وثمة مبادرات في هذا الإتجاه قامت وتقوم بها طلائع ثقافية من الجانبين، أي من جانب الأخذ بنهج الثقافة الدينية او من المفكرين الديمقراطيين، تعطي تعبيراتها في الكثير من الكتابات والندوات واللقاءات الثقافية، والتي تتناول مواضيع العروبة والاسلام ، والديمقراطية والوحدة ، و لدولة والمجتمع ، والثقافة والحريات، والأمة وتاريخها... تلك في الواقع تمهيدات وخطوات إلى الأمام، ولكنها ما زالت تشير الى وجود ازمة في العلاقة بين الطرفين، اكثر مما تضعنا على طريق تجاوزها ، لأن الحل والتجاوز لا يأتيان في النهاية إلا عبر عمل سياسي مشترك للتغيير، يصبح نهج نضال وعمل، ومنطلقاً إلى إقامة روابط وعلاقات جديدة، تضع القوى الديمقراطية في خضم حركة الجماهير لا على هامشها، وتحول المعارضة السلبية للشعب، الى معارضة ايجابية تدفع على طريق الثورة وعلى طريق اهداف الأمة.

إن تجربة عبد الناصر في هذا المجال ايضاً ، أي مجال التعامل مع عفوية الجماهير وتسييسها وتحريض نضاليتها والتقدم بها على طريق أهداف الأمة ، هي تجربة معلمة ورائدة . إن التلاقي بين ثورة عبد الناصر الوطنية التقدمية وبين الثقافة الشعبية الدينية وقيمها الروحية والأخلاقية لم يكن تلاقياً ديمagogياً او عارضاً كما جرت الأمور بالنسبة لكثير من النظم والأحزاب، بل كان تعبيراً عن تلاحم عضوي بين قيادة عبد الناصر وجماهير الشعب، وعن تفاعل جدلي بينهما أعطى حوافز تقدم ونقل الشعب إلى مواقع جديدة في روابطه الاجتماعية وعلاقاته الاقتصادية والانتاجية. ولم يكن هناك غرابة بالأصل بين ثقافة عبد الناصر السياسية وثقافة شعبه الدينية، فتقافة الشعب هذه كانت مصدراً أساسياً من مصادر، ثقافته، وكان لها دورها الكبير في تكوين أخلاقيته وإيمانه، وبالتقدم منها وعبر استيعاب حاجات الشعب ومعطيات العصر، كان التقدم نحو الاشتراكية، ونحو العمل على صياغة ثقافة قومية جديدة.

فما أمسكت به قيادة عبد الناصر، كقيادة وطنية تحررية، ان الأديان السماوية، عدا ما لها من جذور عميقة في وجدان شعبنا و في حياة امتنا وثقافتها وتاريخها، وما حملته من قيم ومعان انسانيه وروحية مثلى، فإنها بالأصل كانت حوافز تغيير وثورة، ثورة ضد الظلم والطغيان وضد العبودية واستغلال الانسان للانسان، وضد التفرقة والتمييز العنصري والعشائري بين البشر... هكذا أخذ عبد الناصر بدين الشعب كما كافح في الوقت ذاته ضد الرجعية والتخلف وضد التعصب والفكر الغيبي وضد العصبية الطائفية بكل أشكالها، وهكذا فتح ثقافة الشعب ودين الشعب على التقدم والتحرر والمستقبل. فالجماهير المتدينة اندفعت عام ٥٨ الى الوحدة في المقدمة وناضلت ضد الانفصال والردة بكل قوة، والجماهير المتدينة اندفعت قبل غيرها مع التحولات الاشتراكية وناضلت بكل إصرار ضد الارتداد عنها. هذا عندما اصبحت الوحدة، واصبحت الاشتراكية، تعبيراً عن إرادتها الجماعية ومرتبطة بمنظورها الأخلاقي والانساني

الذي رسخته في وجدانها ثقافتها الدينية، ليصبح الاسلام عندها صنواً للاشترابية والتحرر والديمقراطية وليس قيلاً عليها أو يقف في معارضتها أو يحض للرجوع عنها. إن قوى الاستغلال الاقطاعي والراسمالي ونظام التبرجس والردة، هي التي عملت وتعمل على استغلال الدين لتشد الى الوراء والى النكوص والتراجع ولتبرير سيطرتها واستغلالها.

ولكن القوى الوطنية الديمقراطية، التي تقول بالتقدمية وبسيادة الشعب، إنما تنهج نهجاً لاديمقراطياً ولا شعبياً، أي نهجاً خاطئاً ، عندما تحول ايدولوجياتها السياسية، من دليل عمل مطابق لواقعنا وحاجاتنا، وتكيفه بالممارسة، إلى مذاهب ونظريات شمولية تقوم على مقولات قاطعة يراد فرضها على الواقع، فهي لا تزيد هنا عن ان تجعل من ايدولوجيتها السياسية ديناً آخر، وتنزل بمعتقداته في معارضة معتقدات الشعب الدينية، أو هكذا تعطي مقولاتها وشعاراتها انعكاساتها على المستوى الشعبي .

فالتبشير الديمقراطي بين اوساط الشعب، والعمل على إقامة تحالف عريض بين جميع قوى الشعب العاملة التي يسحقها الظلم والاستغلال والقمع والاذلال ضد نظام الردة والتابعة والاستبداد ، لا يأتي عبر التقدم بنظرية فلسفية أو مذهب، بل هي عملية سياسية نضالية ، وهي في الوقت ذاته عملية توعية وتنظيم، توعية سياسية تكشف طبيعة الاستبداد وعوامل هيمنته ومصادر سيطرته كما تكشف واقع الشعب وحاجاته ومواقع طبقاته الاجتماعية وفئاته العاملة، وهي عملية تنظيم أيضاً لتحالف هذه القوى، التي تمثل غالبية الشعب حيث تتقاطع مصالحها وتتلاقى اهدافها، في مواجهة حلف النظم الفئوية. فنحن لا نتقدم أية خطوة في هذا الاتجاه إذا قدمنا للشعب نظرية عن الصراع الطبقي عبر مراحل التاريخ، وحشرناه اليوم في واحدة من هذه المراحل حسب التصنيف النظري وحكمنا على تطوره من خلالها، بل المهم بديلاً عن ذلك ان نستوعب واقع هذا الصراع كما يجري في ساحتنا، وأن نخوضه في صف الشعب ضد طبقة واحدة هي الطبقة السائدة والمتسلطة في إطار نظام الاستبداد. إن مثل ذلك الحشر والتطبيق الايدولوجي الجامد، هو الذي جعل الأحزاب الشيوعية الرسمية في بعض الأقطار العربية، تبرر تحالفاتها مع نظم الردة والاستبداد، عن طريق تطبيق قوايلها الايدولوجية الجاهزة عليها، وقد أدى بها الأمر في النهاية إلى الوقوف مع هذه النظم ضد غالبية الشعب وطبقاته الكادحة. فهي قد وقفت مع حركة الانفصال ونظام الانفصال عام ٦١ في سوريا، وضد العمال والفلاحين بعد قرارات عبد الناصر الأولى في التحويل الاشتراكي مبررة ذلك بمقولاتها الايدولوجية في تشخيص المرحلة وتصنيفها، إذ هي مرحلة تطور رأسمالي للمجتمع بقيادة البورجوازية. كما تحالفت بعد ذلك مع نظام للتسلط الفئوي ، من خلال تطبيق قوايل ايدولوجية جاهزة عليها، لتجد فيها نظم "تقدم" بقيادة "ديمقراطيين ثوريين"، بل وقالت بالتحالف معها "لبناء الاشتراكية" ومن حقنا اليوم أن نسألها أي تقدم تمضي إليه واية اشتراكية تبنى؟".

إن الايدولوجية هي التي يجب أن توضع على محك الممارسة والواقع لا العكس، وهذا ما يطالب بمراجعة نقدية لكل الايدولوجيات السياسية الجاهزة، سواء التي تشكلت في مرحلة مضت، أو التي استعارتها فئة أو حزب لتلبية حاجتها، لأن تكون لها ايدولوجية ونظرية، كما يطالبنا بمزيد من المعرفة للإحاطة بالأزمة التي نعيشها، وللتعرف الى حاجات شعبنا الفعلية وما يتمخض في أعماقه ويطالبنا أيضاً بمزيد من التحديد والتوضيح، لمضامين المقولات التي نطلقها تعبيراً عن توجهاتنا السياسية، كمقولات التقدم والاشترابية بل ومقولة الديمقراطية نفسها وما تقول به من حريات وتعددية ومن علمنة للدولة وعلمانية، وأن نعرف كيف نضعها في متناول الوعي الشعبي وقناعات الشعب، وكيف ندخلها في صلب ثقافته الشعبية وكيف نغنيها أيضاً بحرارة إيمان الشعب ونضاليته.

إن كثيراً من تلك المقولات ما زال يعطي لدى الشعب أصداء مختلفة ومعايير متضاربة، كيف لا وجميع النظم والأحزاب تقول بأنها ديمقراطية وتعمل لسيادة الشعب بما فيها تلك التي أخضعت البشر لشريعة الغاب وتلك التي أوغلت في الاستبداد والديكتاتورية. ثم إن تلك المقولات كثيراً ما تأتي للشعب في صيغ مجردة أو أشكال مستعارة وغريبة عن ثقافته وحياته، وكأنها شيء يحاول غزوه وأت من الخارج، فيغلق عقله في وجهها ويردها عنه ويسميها بالأفكار والمقولات المستوردة، وتراكمات ردود الأفعال هذه، أعطتها مضامين ليست منها في شيء، بحيث أصبحت وكأنما المقصود منها تجريد الشعب من ثقافته وأخلاقه ومحاربة دينه وإيمانه .

لنأخذ مقولة كمقولة العلمانية مثلاً، وما تواجهه من تحفظات وردود أفعال لدى جماهير شعبنا بما فيها الكثير من القواعد الناصرية وبخاصة عندما تترجم في تعابير الدهرية واللا دينية وفصل الدين عن الدولة. والعلمانية ليست مسألة دين ولا دين ولا تأتي كمعتقد في مواجهة المعتقدات الدينية بل العلمانية مسألة سياسية وهي من مضامين الديمقراطية وتفصيلها، وهي تعني أول ما تعني حرية المعتقد وعدم مذهب الدولة وجعلها حكراً لطائفة دينية معينة أو مذهب، وان لا تسخر الدولة كأداة بيد فئة تفرض معتقدها على الناس بالقسر، فهي دولة لكل المواطنين على اختلاف طوائفهم وأديانهم، وهي ترفض التعصب وتحض على التسامح، وتقول بالتعددية، تعددية المعتقدات السياسية كانت أم دينية أم مذاهب فكرية أو فلسفية، وتقول بالتعايش فيما بينها في إطار المواطنة والمساواة بين المواطنين..

إننا بهذا لا نكون قد اعطينا لهذه المقولات مضامينها كلها ولا وفيناها حقها وابعدنا عنها الالتباسات الكثيرة، ولا بد من العودة إليها، لتكون مفاهيمنا واضحة ومباشرة ومنسجمة مع تطلعات جماهير شعبنا وحياته وحاجاته، تبدد الأوهام ، وتحرك حافز الوحدة والتلاحم الوطني.

\*\*\*